Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الإجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

أثر الطبيعة القانونية على اندماج الشركات التجارية : التشريع الإماراتي والمصري – دراسة مقارنة

THE IMPACT OF THE LEGAL CHARACTER OF COMMERCIAL COMPANIES ON CORPORATE MERGERS: A COMPARATIVE STUDY OF UAE AND EGYPTIAN LAW

[i,ii*]Jalal Musaed Naji Alshab,
[i]Norman Zakiyy Chow Jen-T'chiang & [i]Mohd Mahyeddin Mohd Salleh

[i]Faculty of Syariah and Law, Universiti Sains Islam Malaysia, 71800, Nilai, Negeri Sembilan, Malaysia
[ii]Dubai Police Academy College of Law and Police Sciences Sheikh Zayed Road, Al Sufouh 2 P.O. Box 1493 Dubai, United Arab Emirates

*Corresponding author. E-mail: j.j.j2011@hotmail.com

Article history:
Submission date: 1 March 2025
Received in revised form: 15 May 2025
Acceptance date: 1 September 2025
Available online: 31 December 2025

Keywords:
Corporate Mergers; Merger by Absorption; Merger by Consolidation; Merged Company; Acquiring Company; Legal Nature of Mergers; Assets and Liabilities Transfer; Employment Contract Protection; Small-Capital Companies; Job Stability

Funding:
This research did not receive any specific grant from funding agencies in the public, commercial, or non-profit sectors.

Competing interest:
The author(s) have declared that no competing interests exist.

Cite as:
Al-Shab, J. M. N., Chow Jen-T'chiang, N. Z., & Mohd Salleh, M. M. (2025). Athar al-tabi'ah al-qanuniyyah lil-shirikat al-tijariyyah 'ala indimajiha: Dirasah muqaranah fi al-tashri'ayn al-Imarati wa-al-Misri: The Impact of the Legal Character of Commercial Companies on Corporate Mergers: A Comparative Study of UAE and Egyptian Law. *Law, Policy, and Social Science, 4*(1), 236–256. https://doi.org/10.55265/lpsjournal.v4i1.87

© The Author(s) (2025). Published by Intelligentia Resources. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact intelligentia.resources@gmail.com.

ABSTRACT

This study aims to clarify the importance of corporate mergers in navigating contemporary economic developments, particularly for companies with small capital. The researcher examines the essence of mergers by exploring the underlying concept, its legal nature, and its various forms, while distinguishing merging from similar legal scenarios. Furthermore, the study reviews the legal implications of corporate mergers and their impact on partners, shareholders, and creditors. It also extends this analysis to employment contracts within the merged entity. The researcher concludes that a merger is not merely a standard legal contract between two parties; rather, it is a contract of a unique nature involving the comprehensive transfer of assets and liabilities. As such, the contract serves as a foundational guideline for all merger procedures. Key recommendations include the establishment of specialized bodies to oversee merger projects and the simplification of procedures through modern technology to reduce time and complexity. Finally, the study emphasizes the protection of workers' rights, identifying them as the most vulnerable party in the process. It advocates for explicit legal provisions that ensure the transfer of employment contracts under existing terms and benefits, thereby preventing legislative conflicts and ensuring job stability.

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

ملخص البحث

تهدف الدراسة الى بيان اهمية اندماج الشركات التجارية لمواجهة التطورات الاقتصادية المعاصرة خاصة لدى الشركات ذات رؤوس الاموال الصغيرة ، لذا تناول الباحث في هذه الدراسة بيان ماهية اندماج الشركات التجارية من خلال التطرق الى مفهوم اندماج الشركات والطبيعة القانونية لاندماج الشركات وصور الاندماج وتمييزه عن الحالات المشابه له ثم استعرض الاثار القانوينة لاندماج الشركات وامتدادها بالنسبة للشركاء او المساهمين أو بالنسبة للدائنين أو امتدادها الى عقود العمل في الشركة الداخلة في الاندماج. وفي نهاية البحث توصل الباحث الى عدة نتائج كان من أهما ان الاندماج ليس مجرد عقد قانوني يوقع بين طرفين بل انه يتعدى ذلك حيث انه عقد ذو طبيعة خاصة يتم الاتفاق فيه على انتقال الاصول والخصوم من الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة فالعقد بمثابة الدليل الارشادي للاطراف في كافة مسائل واجراءات الاندماج ، كما ان الباحث توصل الى عدد من التوصيات من أهمها ضرورة وجود جهات مختصة ومتخصصة تقوم بإعداد مشروع الاندماج وتبسط الاجراءات من خلال استخدامها للتقنيات الحديثة مساهمه في تقليل الوقت والتعقيد ، التشديد على عدم المساس بحقوق العمال بإعتبارهم الحلقة الاضعف في عملية الاندماج من خلال وضع نصوص صريحة تنص على انتقال عقود العمال بذات الشروط والمزايا دون المساس والانتقاص من حقوقهم تجنباً لأي صدام تشريعي يؤثر على استقرارهم الوظيفي.

مقدمة

مما لاشك فيه أن الحياة الاقتصادية المعاصرة في تطور دائم ومستمر وخاصة في مجالات الصناعة والتجارة، حيث يشهد العالم نمو سريعاً في وسائل النقل والاتصالات (Al-Aryani, 2013). واصبحت التجمعات الاقتصادية والتركيز بين المنشآت اماره واضحة من امارات النمو الاقتصادي في الدول (Zarzour, 2017)، وأصبحت القدرات الفردية والامكانيات المتواضعة ورؤوس الأموال الصغيرة غير قادرة على تحقيق الأهداف الكبيرة للدول والأفراد، لذلك أصبحت دعائم الاقتصاد تقوم على الاتحادات والتجمعات الاقتصادية، لذا فان الاندماج أصبح هو الطريقة المثلى لتحقيق الأهداف الكبرى لأنه يوفر رؤوس الأموال الكافية والقادرة على تحقيق اهداف الشركات وتحقيق الائتمان (Al-Aryani, 2013)، وقد ساهمت عملية اندماج الشركات بشكل كبير اتجاه الدول نحو الأخذ بنظام اقتصاد السوق وتحديد التجارة كبرنامج يساعد على تحقيق النهوض الشامل للبنى الاقتصادية والتجارية والخدماتية لهذه

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

الدول، لذلك نجد ان الاقتصاد المعاصر يتجه نحو التركيز بهدف الوصول إلى نتائج افضل ، في ظل العولمة الاقتصادية والتجارية والمالية وإزالة الحدود بين الدول وانضمام غالبيتها إلى منظمة التجارية العالمية لم يعد الامر قاصراً على المنافسة بين الكيانات المختلفة الوطنية بل اتسعت الدائرة لتشمل التكتلات الأخرى المالية والمصرفية واصبح العالم اليوم اكثر اندماجاً مما كان عليه من قبل (Tahiri Bashir, 2016). كما اننا لابد ان ننوه بدايةً إلى ان المشرع الاماراتي قد أجاز احكام الاندماج في المادة 285 من القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والتي نصت في فقرتها الأولى على انه ((يجوز للشركة بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية وما في حكمها ولو كانت في دور التصفية ان تندمج في شركة أخرى عن طريق قيام الشركات المندمجة بإبرام عقد فيما بينها بهذا الشأن)) (Federal Law No. 32 of 2021, Art. 285).

وعليه فأننا سوف نستعرض ماهية اندماج الشركات ليشمل مفهوم اندماج الشركات والطبيعة القانونية لاندماج الشركات وصور الاندماج وتمييزه عما يشابهه من الحالات القانونية وبعدها نتطرق الى آثار اندماج الشركات نستعرض تلك الآثار من خلال ثلاث مطالب الأول الآثار القانونية بالنسبة للشركاء أو المساهمين والثاني الآثار القانونية بالنسبة للدائنين والثالث آثار الاندماج بالنسبة لعقود العمل في الشركة الداخلة في الاندماج.

ماهية اندماج الشركات

مفهوم اندماج الشركات

اندماج الشركات اصطلاح قانوني له معنى متميز يدل على قيام شركة بضم شركة أو عدة شركات أخرى إليها، وترتب تبعاً لذلك التزامات عديدة تمس حقوق الأشخاص ومصالحهم وذممهم المالية، لذلك تتمتع معالجة مفهوم اندماج الشركات بأهمية قانونية كبيرة (Al-Maʿmari, 2010)، وبالرغم من ان المشرع الاماراتي لم يتعرض إلى تعريف الاندماج ولكنه نظم احكامه في قانون الشركات التجارية كذلك المشرع المصري ، وربما يرجع ذلك لغموض الفكرة اصلاً أو إلى اختلاف وجهات النظر حول تعريفه أو ربما ترك المشرع الاماراتي والمصري ذلك للفقه والقضاء، ولكن ليس معنى ذلك أن ذلك يعد قصوراً من المشرع في الإمارات ومصر إذ عادة ما تكون مهمة التعريفات مسنده للفقه (Zarzour, 2017)، وقد تنوعت محاولات تعريف الاندماج ، فهناك من عرف الاندماج مستنداً إلى اثره وهناك من عرفه استناداً إلى صوره وجانب آخر عرفه استناداً إلى عناصره القانونية (Al-Qalyubi, 1992).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

لذلك سوف نقوم بعرض كل ذلك من خلال بيان المعنى اللغوي والفقهي والقانوني لاندماج الشركات وذلك على النحو التالي:

اولاً: تعريف الاندماج لغةً

الاندماج: دمج الشيء في الشيء دموجا، أي دخل فيه أو أدخل فيه واستحكم، والامر استقام، ودمج في الشيء أدخل فيه (Al-Razi, 1995)، ولذلك اندماج وادمج دخول الشيء في الشيء وادمج في الشيء اندماجا (Ibn Manzur, n.d.)، ويستخدم الاندماج في اللغة العربية للتعبير عن دخول الشيء في الشيء وان اندماج شيئين يكون بدخول أحدهما في الآخر.

وهناك فرق في اللغة بين الدمج والاندماج؛ فدمج الشركات يعني قيام جهة معينة بدمج هذه الشركات، أما الاندماج فهو فعل طوعي، يعني أن الشركات المعنية قد قررت الاندماج بنفسها دون تدخل أية جهة أخرى، وهو ما يتفق مع الحقيقة حيث إن الشركات هي التي تقرر إبرام عقد الاندماج دون تدخل أية جهة أخرى (Al-Juburi, 2003).

ثانياً: تعريف الاندماج فقهاً

ان غموض فكرة الاندماج وتعقيدها أديا إلى اختلاف وجهة نظر الفقهاء حول تعريفه، فقد تصدى الفقهاء لتعريف فكرة الاندماج من خلال النظر إلى صوره والبعض عرفه بالنظر إلى آثاره، وبعضهم نظر إليه من ناحية ماهيته وآخرون عرفوه من ناحية أهدافه وبيان تلك التعريفات على النحو التالي:

(أ) تعريف الاندماج وفقاً لصوره:

عرفه أصحاب هذا الرأي بأنه ((الاندماج بطريق الضم هو فناء شركة أو أكثر في شركة قائمة أو بطريق المزج وهو فناء شركتين أو أكثر، وقيام شركة جديدة تنتقل إليها الذمم المالية للشركات التي فنيت)) (Shafiq, n.d.). ويفهم من هذا التعريف ان الاندماج هو زوال أو فناء الشركة أو الشركات المندمجة.

(ب) التعريف وفقاً لأثر الاندماج:

لم يسلم بعض الفقهاء بالتعريف السابق فذهب البعض منهم إلى ان الاندماج يمكن تعريفه وفقاً للأثر الذي ينتج عن عملية الاندماج (Al-Masri, n.d.). حيث عرف الاندماج بأنه ((عملية تتضمن قيام شركة أو عدة شركات

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

بنقل كافة موجوداتها إلى شركة أخرى قائمة يزيد رأسمالها بمقدار هذه الموجودات أو على شركة جديدة بحيث تشمل الشركة الدامجة أو الجديدة كافة خصوم الشركة المندمجة وتؤول الأسهم أو الحصص الجديدة التي تمثل هذه الموجودات إلى الشركات المندمجة (Al-Masri, n.d.)، أو هو اتفاقية يتخذ بناءاً عليها شركتان قائمتان في شركة واحدة لها شخصية معنوية بعد اتخاذ إجراءات تأسيس جديدة (Mahrez, n.d.)،وعرفه البعض بأنه عقد تضم بمقتضاه شركة أو أكثر إلى شركة أخرى فتزول الشخصية المعنوية للشركة المنضمة وتنتقل أصولها وخصومها إلى الشركة الضامة ، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولها وخصومها إلى شركة جديدة (Al-Masri, n.d.).

(ج) تعريف الاندماج وفقاً لماهيته:

ويرى جانب من الفقه ان تعريف الاندماج يكون بالنظر إلى ماهية الاندماج وكيفية الموافقة عليه، فيرى أصحاب هذا الرأي ان التعريف السليم يكون بالتركيز على ماهية فكرة الاندماج (Ismail, 1986).

(د) تعريف الاندماج وفقاً لهدفه:

وعرفه أصحاب هذا الرأي بأنه توحيد المنشآت والمؤسسات المنفصلة مع بعضها لتحقيق هدف معين (Al-Maʿmari, 2010).

ثالثاً: تعريف الاندماج في القانون:

لم يُعرف المشرع الإماراتي الاندماج، وإنما نظم احكامه حيث نصت الفقرة (1) من المادة (285) على انه يسمح باندماج الشركات عن طريق إبرام عقد بينها، ونصت الفقرة (2) من نفس المادة عن تنظيم احكام الاندماج في البنوك (Federal Law No. 32 of 2021).

ونحن نرى من خلال النص انه يمكن تعريفه بأنه ((نظام قانوني تتوحد بموجبه شركتان أو أكثر تعمل في نفس المجال أو مجال مختلف لتصبح شركة واحدة، والعقد الذي يبرم بين الشركات المندمجة هو أحد وسائل هذا النظام لتحقيق عملية الدمج)) (Al-Faki, n.d).

المشرع المصري ايضاً تناول احكام الاندماج دون أن يتعرض لماهيته و ان تضمنت النصوص القانونية عناصر تُعين على رسم حدوده ويتضح من نصوص المواد (130) و (135) من قانون الشركات المصري (Egyptian Companies

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

(Law No. 159 of 1981، وصف الاندماج بأنه((نقل الذمة المالية لشركة إلى شركة أخرى طبقاً للنظام القانوني لنقل الحصص العينية ، حتى لو تضمنت هذه الحصص مبالغ نقدية بل ولو كانت الذمة المالية بجميع عناصرها للشركة المراد اندماجها عبارة عن مبالغ نقدية فقط ، وينتج عن هذا الاندماج شركة جديدة مصدرها جميع الشركات التي اندمجت فيها وتعتبر الشركة الدامجة خلفاً للشركات المندمجة ، وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين (Al-Maʿmari, 2010).

الطبيعة القانونية لاندماج الشركات

ان فكرة الاندماج ليست كما يتصور البعض بأنها فكرة معقدة، إلا انه كل ما في الامر أنها استحوذت على جهد جانب كبير من الفقه في محاولاته تفسير الطبيعة القانونية لاندماج الشركات لذلك نجد ان الآراء الفقهية في هذا المجال كثرت وتعددت، لذا سوف نحاول في هذا المبحث أن نتعرف على التكييف القانوني للاندماج حيث ان معرفة ذلك يقوم أو يستند عليه أي عمل أو تصرف يفيد كثيراً في تحديد الآثار القانونية باختلاف الطبيعة القانونية أو التكييف القانوني (Hammad, 1996). ويتضمن هذا المطلب فرعين نتحدث في أولها عن نظرية العقد كأساس قانوني للاندماج والفرع الثاني نعرض الاندماج كونه انتقال شامل للذمة المالية وانقضاء مبتسر لها مع استمرار مشروعها.

أولاً: نظرية العقد كأساس لتفسير الطبيعة القانونية للاندماج:

تأثر جانب كبير من الفقه في سعيه لتحديد الطبيعة القانونية للاندماج لنظرية العقد حيث يرى هذا الجانب من الفقه أن الاندماج يقوم على فكرة التعاقد (Musa, 2010)، فهو عقد أو اتفاق بين شركتين أو أكثر يؤدي إلى توحيد ذمتها المالية في ذمة مالية واحدة وهي ذمة الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة، مع استمرار المشروع الاقتصادي للشركة المندمجة وهذا العقد يتم بطريق الاتفاق بين الشركات الداخلة في الاندماج فعنصر الاتفاق يعتبر من العناصر الهامة والمميزة للاندماج وفيه يتم الاتفاق على كافة شروط الاندماج وقواعده (Saghir, 2004, Al-Masri, n.d., Shafiq, n.d., Musa, 2010)، وعلى الرغم من اتفاق هذا الجانب من الفقه على فكرة العقد إلا انهم اختلفوا في التكييف القانوني لفكرة التعاقد فالبعض رأى انه مجرد مشروع، والبعض الآخر يرى انه عباره عن عقد تمهيدي وآخر يرى انه عقد معلق على شرط (Hammad, 1996, Mahrez, n.d.).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

ومن جانبنا نحن نرى أن الاندماج عقداً ذو طبيعة خاصة يمر تكوينه بعدة مراحل، ويحتوي على عمليات قانونية متعددة ، بدء من المرحلة التمهيدية التي تبدأ بالاتصال بين الشركات الراغبة في الاندماج والتفاوض وتجهيز عقد الاندماج من قبل القائمين على إدارة الشركات الداخلة في الاندماج إلى ان يتم إضفاء صفة الالزام له بموافقة وإقرار الهيئات العامة لمشروع العقد، فهذه الموافقة هي التي تمنح مشروع عقد الاندماج صفة الإلزامية ويسمى في هذه الحالة عقد الاندماج (Ismail, 1986)، وهذا ما اشارت إليه المادة 285 من قانون الشركات الجديد لدولة الإمارات العربية المتحدة في الفقرة الأولى بقولها ((استثناء من احكام المواد 199، 198، 197، يجوز للشركة بموجب قرار خاص يصدر من الجمعية العمومية ومافي حكمها ولو كانت في دور التصفية ان تندمج في شركة أخرى عن طريق قيام الشركات المندمجة بإبرام عقد فيما بينها بهذا الشأن)). والفقرة الثانية من المادة نفسها التي أفادت انه ((مع مراعاة القواعد المعمول بها لدى المصرف المركزي في حال اندماج الشركات المرخصة من قبله يصدر الوزير القرار المنظم لطرق وشروط وإجراءات الاندماج بالنسبة لجميع الشركات عدا الشركات المساهمة العامة، فيصدر مجلس إدارة الهيئة القرار الخاص بها))، كما جاء في المادة 286 من نفس القانون انه يحدد عقد الاندماج شروطه وطريقته ويبين على الأخص المسائل الآتية ((1-عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الدامجة أو الشركة الجديدة بعد الاندماج)).

ثانياً: الاندماج انقضاء مبتسر للشركة المندمجة وانتقال شامل لذمتها المالية إلى الشركة الدامجة أو الجديدة:

يذهب أغلب الفقه والقضاء في فرنسا ومصر والإمارات إلى ان الاندماج هو انقضاء مبتسر للشركة المندمجة، وفناء لشخصيتها المعنوية وانتقال لموجوداتها إلى الشركة الدامجة التي يمثل الاندماج بالنسبة لها زيادة في رأس مالها أو إلى الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج (Al-Masri, n.d.). بما يعني ان حل الشركة المندمجة وزوال شخصيتها المعنوية لا يستوجب تصفيتها، وانما انتقال كافة حقوقها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة دون تصفيه ويجب ان يصدر قرار من الجمعية العمومية لكل من الشركات التي تقرر حلها، فالصعوبات الاقتصادية التي تمر بها الشركة تدعو في كثير من الأحيان إلى حلها وفنائها بشكل عام إلا أن عملية الاندماج كوسيلة من وسائل التركيز الاقتصادي ومن وسائل إعادة هيكلة الشركات، وجدت لإيجاد حلول لهذه الصعوبات فحل الشركات هو احد مراحل عملية الاندماج بحيث تذوب الشركة بغيرها من الشركات مهما كان شكل الاندماج المتبع أي الضم أو المزج.

وبالنظر إلى موقف المشرع الإماراتي نجد انه اكد على انقضاء الشخصية المعنوية للشركة المندمجة انقضاء مبتسراً، وخلافة الشركة الدامجة للشركة المندمجة في جميع الحقوق والالتزامات التي تشمل المشروع الاقتصادي المستمر بجميع

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

عناصره المادية والبشرية وذلك بنص المادة 293 من قانون الشركات الاماراتي الجديد رقم (32) لسنة 2021 بقوله((يؤدي الاندماج إلى انقضاء الشخصية الاعتبارية للشركة أو الشركات المندمجة وحلول الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة محلها أو محلهم في جميع الحقوق والالتزامات وتكون الشركة الدامجة خلفاً قانونياً للشركة أو الشركات المندمجة)). اما المشرع المصري فنص في المادة 132 من قانون الشركات المصري رقم 159 لسنة 1981م على ان ((تعتبر الشركة المندمج فيها أو الشركة الناتجة عن الاندماج خلفاً للشركة المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونياً فيما لها وما عليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين)).

وكان القضاء الإماراتي صريحاً في تبنيه الرأي القائل بأن الطبيعة القانونية للاندماج هي انقضاء مبتسر للشركة المندمجة مع استمرار مشروعها الاقتصادي، وهذا ما أكدته محكمة تمييز دبي بقولها ((من المقرر ان الاندماج يتم بين الشركات التي تتمتع بشخصية معنوية وذمة مالية مستقلة ويترتب عليه زوال الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة فلا يجوز لها أن تخاصم أو تختصم وتخلفها في ذلك الشركة الدامجة خلافة عامة وتكون مسؤولة وحدها عن حقوق والتزامات الشركة المندمجة)) (Dubai Court of Cassation, 1995).المطلب الثاني: صور الاندماج وتمييز عما يشابهه من الحالات القانونية.

صور الاندماج

يعتبر الاندماج وسيلة قانونية معقدة يسعى الشركاء إلى تحقيقه بهدف تركيز المشروعات الاقتصادية المتعددة في شكل وحدات إنتاجية كبيره تستطيع مواجهة المنافسة التجارية الشرسة التي تقودها الشركات الكبرى (Al-Maʿmari, 2010)، إلا ان هذا الاندماج أصبح من المظاهر المألوفة في عصرنا هذا، فقد تندمج شركة أو أكثر ليكونا شركة جديدة، وقد تسيطر شركة ما على أخرى عن طريق الشراء لكل أو معظم أسهمها في السوق المالي، أو قد تتفق شركتان أو أكثر على سياسات معنية يسير عليها الأعضاء (Al-Aryani, 2013)، وعلى ضوء ذلك فالاندماج له عدة صور لكن سنتطرق الى ما أخذت به اغلب التشريعات وهما طريقتي الضم والمزج.

(1) الاندماج بطريقة الضم:

الاندماج بطرق الضم هو التحام شركة أو أكثر بشركة أخرى قائمة، بحيث تنقضي الشركة الأولى نهائياً وتبقى الشركة الثانية محتفظة بشكلها القانوني وشخصيتها الاعتبارية مما يترتب عليه انتقال أصول وخصوم الشركة المندمجة مباشرة

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

إلى الشركة الدامجة وتكون الشركة الدامجة مسؤولة في مواجهة الغير عن كافة الالتزامات والتصرفات التي ابرمتها الشركة الأولى وفي نفس الوقت تنتقل ممتلكات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة وتكون هي صاحبة الصفة القانونية في المطالبة بكل حق للشركة المندمجة وتكون الشركة الدامجة هي وحدها التي تخاصم و تختصم تجاه أي حق يتصل بالشركة المندمجة أو الشركات المندمجة (Musa, 2008, Abu Al-Rus, 2002, Al-Masri, n.d.). لذلك لا يعد اندماجاً بالمعنى القانوني نقل قطاع من الشركة إلى شركة أخرى، ومن ثم تظل الشركة الأولى مسؤولة عن ديونها قبل الغير، ولو كان متصلاً بالنشاط الذي آل إلى الشركة الثانية (Mahrez, n.d.)، وتكون وحدها المسؤولة عن الديون التي ترتبت في ذمتها قبل الغير ولو تعلقت بالنشاط الذي انتقل إلى الشركات الأخرى (Tadros, 2007).

ويعتبر الاندماج بطريق الضم هو الأكثر شيوعاً في الواقع العملي، ففي الغالب لا تكون الشركتان الراغبتان في الاندماج على ذات القدر من الأهمية الاقتصادية والامكانيات المادية، فتبتلع الشركة الأقوى الشركة الأقل قوة، هذا فضلاً عن أن إنشاء شركة جديدة في حالة الاندماج بطريق المزج يتطلب نفقات كبيرة وإجراءات ووقت طويل، ويفرض أعباء ضريبية أكثر (Al-Mahjub, 1977).

(2) الاندماج بطريق المزج:

يقوم الاندماج بطريق المزج نتيجة اتفاق بين شركتين أو أكثر على نقل موجودات والتزامات كل منهما إلى الشركة الجديدة التي تنشأ نتيجة الاندماج على أنقاض الشركات المندمجة التي تنقضي شخصيتها المعنوية وتزول الشركة المندمجة بنشوء الشركة الجديدة (Al-Issawi, 2007, Al-ʿArini, 2006).

وهذه الصورة تعد تفاعلاً ايجابياً بين الشركتين أو أكثر استجابة لظروف اقتصادية تمر بها القطاعات الاقتصادية، أو رغبة في منافسة اقتصادية أكبر (Al-ʿArini, 2006)، وفي هذه الحالة فأن الشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج تتملك جميع موجودات الشركات المندمجة كما تتحمل ديون والتزامات تلك الشركات وتصبح هذه الشركة الجديدة خلفاً عاماً للشركات المندمجة، وتراعي في شأن هذه الشركة الجديدة جميع قواعد التأسيس، فهي ليست استمرار للشركات الفانية وإنما شخصية قانونية جديدة تختلف تماماً عن الشخصية التي كانت تتمتع بها كل شركة من الشركات المندمجة قبل الاندماج (Ridwan, 2000).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

* هناك أوجه اختلاف وشبه بين الضم والمزج كما هو مبين في الجدول التالي :

البند	الضم (الاندماج عن طريق الضم)	المزج (الاندماج عن طريق المزج)
التعريف	اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة	اندماج شركتين أو أكثر لتكوين شركة جديدة
مصير الشركات المندمجة	تنقضي الشركات المندمجة وتبقى الشركة الضامة قائمة	تنقضي جميع الشركات المندمجة ويتم تأسيس شركة جديدة
الشخصية الاعتبارية	تنتقل إلى الشركة الضامة	تنشأ شخصية اعتبارية جديدة للشركة الناتجة عن المزج
الاسم التجاري	يحتفظ باسم الشركة الضامة أو يعدل حسب الاتفاق	يتم اختيار اسم جديد للشركة الناتجة
الذمة المالية	تنتقل أصول والتزامات الشركات المندمجة إلى الشركة الضامة	تندمج الذمم المالية لجميع الشركات في الذمة المالية الجديدة
الإجراءات القانونية	تعديل عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الضامة	تأسيس شركة جديدة بعقد تأسيس ونظام أساسي جديد
الهدف من العملية	تعزيز الشركة الضامة بموارد الشركات الأخرى	إنشاء كيان جديد أكثر كفاءة وتكاملاً
النتائج على المساهمين	يصبح مساهمو الشركات المندمجة مساهمين في الشركة الضامة	يصبح جميع المساهمين مساهمين في الشركة الجديدة

تمييز الاندماج عن غيره من مما يشتبه به

بالرغم مما تتسم به عملية الاندماج من وضوح، وتميزها بخصائص معينة تميزها عن غيرها من العمليات، إلا انها تتداخل في بعض الأحيان مع غيرها من العمليات المشابهة لها أو القريبة منها، وهذا ما سوف نتناوله.

الاندماج والتحول في الشكل القانوني للشركة

يقصد بالمفهوم الضيق لتحول الشركات تغيير شكل الشركة من خلال ترك الشكل القديم للشركة واتخاذها شكلاً جديداً (Al-ʿArini, 2006, Saudi, 1988)، وبمعنى آخر هو عملية بمقتضاها تنتقل الشركة من شكلها إلى شكل آخر من اشكال الشركات التجارية (Hasan, 2000)، وفي عملية التحول تلك تظل الذمة المالية للشركة المحولة قائمة

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

بجانبيها السلبي والايجابي، وتستمر مالكه لأصولها وموجوداتها المنقولة والعقارية وتظل الذمة المالية للشركة منفصلة عن الشركاء وكافة أموالها تظل الضمان العام للدائنين (Fahim, 1986)، ولقد تناولت التشريعات المقارنة هذه المسألة بالتنظيم فقد نص القانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة في المادة (275) منه على أنه ((يجوز لأية شركة ان تتحول من شكل إلى آخر مع بقاء شخصيتها الاعتبارية وفقاً لأحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنظمة لتحول الشركات التي تصدرها الوزارة أو الهيئة كل فيما يخصه في هذا الشأن بالتنسيق مع السلطة المختصة)).

كما نص قانون الشركات المصري في المادة (136) المعدلة بالقانون رقم (3) لسنة 1998م على انه ((يجوز تغيير الشكل القانوني لشركات التوصية بالأسهم أو الشركات ذات المسؤولية المحدودة بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية أو جماعة الشركاء بأغلبية ثلاثة ارباع رأس المال بحسب الأحوال، ويتم التغيير بمراعاة اجراءات وأوضاع تأسيس الشركة التي يتم التغيير إليها في حدود ما تنظمه اللائحة التنفيذية في هذا الشأن.

ولا يجوز أن يترتب على تغيير شكل الشركة أي إخلال بحقوق دائنيها ويجوز للشركاء أو المساهمين أو أصحاب الحصص الذين اعترضوا على قرار التغيير أو لم يحضروا الاجتماع الذي صدر فيه القرار بعذر مقبول طلب التخارج من الشركة بالشروط والاوضاع المنصوص عليها بالمادة (135) وتعفى الشركات التي يتم تغيير شكلها القانوني والشركة التي يتم التغيير إليها والشركاء فيهما من جميع الضرائب والرسوم المستحقة بسبب تغيير شكل الشركة)) (Egyptian Companies Law, Art. 136, amended by Law No. 3 of 1998).

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة فقد رأى المشرع ترك الحرية للشركاء أو المساهمين في اختيار الشكل القانوني للشركاء وفقاً لإمكانياتهم المتاحة، وذلك ليس عند التأسيس فقط بل اثناء حياتها التجارية ايضاً استناداً إلى ما قد تتعرض له الشركة وذلك طبقاً للقانون الاتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة (Ismail, 1986).

وخلاصة ما قدمناه فأنه من الواضح ان التحول في الشكل القانوني للشركة يتميز عن الاندماج ويخرج عن نطاقه فلا يمكننا اعتبار الاندماج تغييراً لشكل الشركة أو أنه يتضمنه فتغير شكل الشركة ليس مطلوباً لإجراء عملية الاندماج ولكن هذا لا يعني ان القانون لا يجيز حصول الاندماج دون تغيير الشكل (Musa, 2008).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

وهذا ما يدعونا إلى البحث عن الفرق بين الاندماج والتحول، فالتحول محله شركة واحدة ترغب في تغيير الشكل القانوني ، اما الاندماج فإنه وليد اتصال اكثر من شركة.

الاندماج والاستحواذ

يعتبر الاستحواذ من وسائل تكوين مجموعة الشركات والتي تهدف إلى التركيز الاقتصادي تحت إدارة واحدة بهدف تحقيق المصلحة الاقتصادية لأعضائها والاستحواذ هو عملية قانونية يترتب عليها حصول احدى الشركات على إدارة شركة أخرى عن طريق شراء معظم أسهمها (Hammad, 1996).

وقد تناول المشرع الاماراتي احكام الاستحواذ من خلال القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية في المادة (299) والتي نصت على انه (يجب على كل شخص أو مجموعة من الأشخاص المرتبطة أو الأطراف ذات العلاقة يرغب أو يرغبوا في شراء أو القيام بأي تصرف يؤدي إلى الاستحواذ على أسهم أو أوراق مالية قابلة للتحول لأسهم في رأس مال إحدى الشركات المساهمة العامة المؤسسة بالدولة التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام أو مدرجة بإحدى الأسواق المالية بالدولة أن يلتزم بالأحكام والقرارات المنظمة لقواعد وشروط وإجراءات عمليات الاستحواذ الصادرة عن الهيئة) (Federal Law No. 32 of 2021, Art. 299).

كما تناول المشرع الاماراتي الاحكام المتعلقة بمخالفة قواعد وإجراءات الاستحواذ في المادة (300).

وتناول المشرع المصري كذلك احكام الاستحواذ من خلال قانون رأس المال رقم 95 لسنة 1992م ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 135 لسنة 1993م.

ويتشابه كل من الاندماج والاستحواذ في أنهما من وسائل إعادة هيكلة الشركات، كما أنهما من وسائل تكوين التجمعات الاقتصادية الكبيرة، وفي أنه يترتب عليهما ذات المزايا من حيث تحقيق التركيز الاقتصادي وزيادة الإنتاج والأرباح، وخفض تكاليف الإنتاج (Abu Zina, 2012). كما يترتب على كل منهما ذات المخاطر والسلبيات فيما يتعلق بالسيطرة على الأسواق والحد من المنافسة المشروعة ونشوء الاحتكار وقد يكون الاستحواذ خطوة على طريق الاندماج، إذ يمكن أن تستحوذ شركة ما على إدارة شركة أخرى عن طريق شراء معظم أسهمها، تمهيدا لدمج الشركة دمجاً نهائياً في الشركة المشترية في مرحلة لاحقة (Abu Zina, 2012).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

والخلاصة ان الاندماج هو نوع من الاتحاد الذي يضم الشركات مع بعضها ويكون لديها نوع من أنواع التساوي فيما بينها. بينما الاستحواذ هو نوع من أنواع الهيمنة والسيطرة وعدم المساواة بين الشركات وتكون السيطرة من الشركة المستحوذة على الشركة التابعة المستحوذ عليها (Ismail, 1986).

الآثار القانونية لإندماج الشركات

يترتب على عمليات الاندماج بين الشركات آثار متنوعة بالغة الأهمية بالنسبة لأصحاب المصالح المشتركة في الشركات الداخلة في الاندماج ، فإن الاندماج يؤثر على الشركاء أو المساهمين في الشركة المندمجة إلا ان فناء الشركة لا يعني زوال صفتهم كشركاء أو مساهمين انما يظل هؤلاء محتفظين بصفتهم في الشركة الدامجة أو الجديدة ، كما يؤثر الاندماج على حقوق أصحاب حصص التأسيس بسبب الغائها ووفقاً لذلك فإن انقضاء الشركة المندمجة وانتقال كافة أصولها وخصومها الى الشركة الدامجة أو الجديدة قد يؤثر على مراكز الدائنين وحملة السندات الامر الذي الزم المشرع بالتدخل لحمايتهم وتنظيم حقوقهم لدى الشركة الدامجة أو الجديدة كما ان انقضاء الشركة ليس معناه تحللها من العقود التي تكون طرفاً فيها، لذا فإننا سوف نستعرض تلك الآثار من خلال ثلاث مطالب الأول الآثار القانونية بالنسبة للشركاء أو المساهمين والثاني الآثار القانونية بالنسبة للدائنين والثالث آثار الاندماج بالنسبة لعقود العمل في الشركة الداخلة في الاندماج.

أولاً: أثر الاندماج على الشركاء في الشركة المندمجة والدامجة

في هذا الفرع نتطرق للآثار المترتبة على الاندماج بالنسبة للشركاء المساهمين في كل من الشركة المندمجة والدامجة لما لذلك من أهمية على مركزهم في الشركة، وللتعرف على تلك الآثار على الشركاء أو المساهمين لابد لنا من عرض الموضوع على النحو التالي:

الآثار بالنسبة للشركاء في الشركة المندمجة

كما سبق وعرضنا فأنه بمجرد تحقيق الاندماج يترتب عليه انقضاء الشركة أو الشركات المندمجة وزوال شخصيتها الاعتبارية، غير ان هذا الانقضاء لا يؤدي الى فناء هذه المشروعات التي تألفت الشركة لتحقيقها وانما تبقى هذه المشروعات قائمة ومستمرة تتلقاها الشركة الدامجة أو الجديدة كحصة عينية مما يترتب على ان يصبح المساهمون والشركاء مساهمون وشركاء في الشركة الدامجة مالم يتم الاتفاق على غير ذلك (Al-Kilani, 20082).

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

وبالتالي يترتب على هذه الصفة ((الشريك أو المساهم)) عدة آثار هي:

حق المساهمين في مقابل الاندماج

يحصل المساهمون في الشركة او الشركات المندمجة على عدد من اسهم الشركة الدامجة أو الجديدة عوضاً عن حقوقهم في الشركة الفانية، وذلك وفقاً للشروط الواردة في عقد الاندماج، ففي الاندماج بطريق الضم تقوم الشركة الدامجة بإصدار حصص أو أسهم جديدة تقابل أصول الشركة المندمجة وتوزعها على الشركاء أو المساهمين في هذه الأخيرة بنسبة ما كان لكل منهم من حقوق في الشركة المندمجة، وبالتالي يصبح كل منهم شريكاً أو مساهماً بنسبة ما كان لكل منهم في الشركة الدامجة ولا يختلف الحال في الاندماج بطريق انشاء شركة جديدة حيث توزع الشركة الجديدة الحصص أو الأسهم التي تصدرها الشركة لأول مرة على الشركاء أو المساهمين في الشركات المندمجة ليصبحوا شركاء أو مساهمين فيها (Al-Fayoumi, 2009)، ويترتب على ذلك انهم يحصلون على الحق في الأرباح والتصويت وحضور الجمعية العمومية ، لا فرق بينهم وبين مساهمي الشركة الدامجة القدماء (Mulki, 2008, Al-ʿArini, 2006).

حق المساهمين في إدارة الشركة الدامجة أو الجديدة

عند تحقق الاندماج يستمر الشركاء في الشركة أو الشركات المندمجة في الاحتفاظ بصفتهم في الشركة الدامجة أو الجديدة بكل ما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات، منهم الحق في حضور الاجتماعات والتصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة، فنية المشاركة في الشركة الدامجة أو الجديدة يجب ان تشمل جميع الشركاء بما في ذلك القادمين من الشركة او الشركات المندمجة حيث تتجه ارادتهم جميعاً نحو زيادة حجم النشاط وتحقيق الهدف من الشركة (Mahrez, n.d.).

وتثور الصعوبة ليس في ذلك وانما في حق ممارسة الإدارة من خلال المراكز العليا، الامر الذي يفقد معه بعض الذين كانوا يتولون هذه المناصب في الشركات الدامجة أو الجديدة مناصبهم، وهذه الصعوبة وجدت بحسب القانون الجديد للشركات في دولة الامارات العربية المتحدة حيث حدد المشرع الحد الأدنى لعدد أعضاء مجلس الإدارة بثلاثة أعضاء ولا يزيد على خمسة عشر عضواً.

حق المساهمين والشركاء في الاعتراض على الاندماج

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

خولت بعض التشريعات للمساهمين حق الاعتراض على القرار الصادر من الجمعية العامة باندماج الشركة في أخرى سواء كان بطريق الضم أو المزج ، ومن تلك التشريعات التشريع المصري الذي أجاز في المادة 1/135 من قانون الشركات وفي المادة 295 من لائحته التنفيذية للمساهمين أو الشركاء الذين اعترضوا على قرار الاندماج في الجمعية التي تدعي الموافقة على عقد الاندماج أو لم يحضروا الاجتماع بعذر مقبول طلب التخارج من الشركة واسترداد أموالهم ((قيمة أسهمهم)) وذلك بطلب كتابي يصل الى الشركة خلال ثلاثين يوم من تاريخ شهر قرار الاندماج يبدون فيه رغبتهم في التخارج من الشركة (Al-Azmi, 2004)، وفي دولة الامارات ميعاد الاعتراض هو ثلاثين يوماً من تاريخ الإخطار بحسب نص المادة 290 من قانون الشركات الاماراتي رقم 32 لسنة 2021.

وفي نفس السياق أكد المشرع الاماراتي على إمكانية استرداد قيمة الحصص بالنص على ذلك في المادة 289 من القانون الاتحادي رقم 32 لسنة 2021 على انه:

- فيما عدا شركات المساهمة للشركاء الذين اعترضوا على قرار الاندماج طلب الانسحاب من الشركة واسترداد قيمة حصصهم وذلك بتقديم طلب كتابي إلى الشركة خلال (15) خمسة عشر يوم عمل من تاريخ صدور قرار الاندماج.
- يتم تقدير قيمة الحصص محل الانسحاب بالاتفاق، وفي حالة الاختلاف على هذا
- التقدير، يتعين عرض الأمر على لجنة تشكلها السلطة المختصة لهذا الغرض بالنسبة لجميع الشركات وذلك قبل اللجوء إلى القضاء.
- يجب أن تؤدى القيمة غير المتنازع عليها للحصص موضوع الانسحاب إلى أصحابها قبل إتمام إجراءات الاندماج وذلك قبل الالتجاء إلى اللجنة المشار إليها في البند السابق بشأن القيمة المتنازع عليها.

الآثار بالنسبة للشركاء في الشركة الدامجة

تحتفظ الشركة الدامجة في عقد الاندماج بشخصيتها الاعتبارية وبذمتها المالية مما يترتب عليه انه لا يتأثر الشركاء المساهمون فيها من ناحية حقوقهم أو التزاماتهم الا ان يكون هناك غش أو خداع في عملية الاندماج من طرف الشركة المندمجة حيث يكون الغش في حالة ان تكون موجوداتها اقل من ديونها او في الطريق الإفلاس لذلك قامت بقرار الاندماج وهنا يستطيع المساهمين في الشركة الدامجة الاعتراض على الاندماج أو إقامة دعوى امام المحكمة وغير

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

ذلك فتكون لشركاء الشركة الدامجة كل الحقوق المترتبة لهم كمساهمين كحق التصويت والمشاركة في الإدارة وحضور الاجتماعات والرقابة على اعمال الإدارة واقتسام الأرباح وغير ذلك من الحقوق الخاصة بالمساهمين في الشركة ، كما يلتزمون بالوفاء بالالتزامات في الشركة المندمجة بعد موافقتهم على الاندماج ولا يجوز لهم الاحتجاج بعدم دفع ما عليهم من باقي الأسهم بسبب الاندماج (Al-Masri, n.d).

ثانياً: آثار الاندماج بالنسبة للدائنين

نظراً لخطورة الاندماج على حقوق دائني الشركات الداخلة في عملية الاندماج فقد وازنت التشريعات المقارنة بين مصالح الشركات في تحقيق رغبتها في الاندماج وبين مصالح دائني الشركات المندمجة والدامجة في استيفاء حقوقهم فلم تجعل الاندماج وفق إرادة الدائنين بل انها اجازت الاحتجاج بعقد الاندماج في مواجهتهم ولو لم يحصل على موافقتهم وذلك استثناء من مبدأ نسبية آثار العقد، والذي بمقتضاه لا يكون للعقد أثر الا بين المتعاقدين (Al-Masri, n.d)، غير ان تلك التشريعات في المقابل رسمت للدائنين طريق الاعتراض على الاندماج وحددت آثار هذا الاعتراض وما قد يؤدي اليه من وفاء فوري أو تقرير ضمانات دون ان يقف هذا الامر حائلاً في وجه عملية الاندماج فتبقى هذه العملية قائمة رغم الاعتراض.

وقد عالج المشرع الاماراتي وكذلك الفرنسي والمصري مركز الدائنين حيث نظر الى الاندماج باعتباره انتقالاً شاملاً لأصول وخصوم الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة أو الجديدة كما هو في المادة 293 من قانون الشركات رقم 32 لسنة 2021 الاماراتي، كما ظهر انه حرص على توفير الحماية للدائنين خاصة دائني الشركات المندمجة (Al-Faki, n.d..)

اما المشرع المصري فقد عالج الموضوع في المادة 132 من قانون الشركات المصري لسنة 1981 ونص على انه ((تعتبر الشركة المندمج فيها او الشركة الناتجة عن الاندماج خلفا للشركات المندمجة وتحل محلها حلولاً قانونيا فيما لها وماعليها وذلك في حدود ما اتفق عليه في عقد الاندماج مع عدم الاخلال بحقوق الدائنين))

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

وكذلك وضح المشرع الاماراتي في المادة المادة 290 من قانون الشركات الاماراتي رقم 32 لسنة 2021 بأنه ((يجب على كل شركة دامجة أو مندمجة إخطار دائنيها خلال (10) عشرة أيام عمل من تاريخ موافقة الجمعية العمومية على الاندماج)).

كما اعطى المشرع الاماراتي الحق للدائنين للمطالبة ببطلان الاندماج أو المطالبة بعدم نفاذة في حقهم في خلال 30 يوماً من تاريخ قرار الاندماج.

اما بالنسبة لدور المدينين في عملية الاندماج التي سبق وان ذكرنا انها تعتبر انتقالاً شاملاً لذمة الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة ، فإن مديني الشركة المندمجة يصبحون مدينين الشركة الدامجة بعد إتمام عملية الإندماج وموافقتهم على الاندماج ليست ضرورية لإتمامه لان الاندماج ليس حوالة حقوق يلزم فيها اخطار المدين وانما هم مطالبين بالوفاء بدينهم.

ثالثاً :آثار الاندماج بالنسبة لعقود العمل في الشركة المندمجة

عقد العمل من العقود التي يستغرق تنفيذها مدة من الزمن عكس العقود الفورية التي يتم تنفيذها في لحظة كعقد البيع ، وقد أكد الفقه القانوني على تأكيد مبدأ هام في إطار علاقات العمل الفردية مفاده ضمان استمرار عقد العمل أثناء تغيير المركز القانوني لصاحب العمل ليصبح ارتباط العامل بالمؤسسة أكثر من ارتباطه بشخص صاحب العمل وهذا المبدأ كرسته معظم تشريعات العالم (Fahim, 2013). ومن جهة اخرى فإن عقد العمل من العقود الشخصية بمعنى ان الاصل فيه ان ينتهي بتغيير رب العمل سواء ببيع المنشأة أو غير ذلك من الاسباب إلا انه اذا احتكمنا الى لمنطق القانون المدني فأننا نجد ان عقد العمل ليس من مستلزمات الشيء التي تنتقل الى الخلف وقت انتقال المنشأة (Kirah, 1985). إلا ان التقدم الصناعي والتكنولوجي اوجد نوعاً من الارتباط بين العامل والمنشأة التي يعمل بها واصبحت صلته بالمنشأة اقوى من صلته برب العمل المتعاقد معه ، وهذا ماأكدته المادة 48 من قانون العمل الإماراتي حيث نصت ((تستمر عقود العمل السارية وقت حدوث تغيير في شكل المنشأة أو مركزها القانوني، ويكون صاحب العمل الجديد مسؤولاً عن تنفيذ أحكام تلك العقود، بالإضافة إلى تنفيذ أحكام هذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذًا له، وذلك من تاريخ تعديل بيانات المنشأة لدى الجهات المختصة)) ، ونجد ان المشرع الاماراتي لم يوضح بصورة مباشرة اثر الاندماج على عقد العمل انما يمكن استنتاج ذلك من مضمون النص.

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الاجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

وفي قانون العمل المصري رقم 14 لسنة 2025 نصت كل من المادة 9 و 11 على استمرار عقود العمل ويكون الخلف مسؤولاً بالتضامن مع اصحاب العمل السابقين عن تنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عن هذه العقود .

خلاصة القول ان التشريعات — محل الدراسة —تبنّت مبدأ ارتباط عقود العمل بالمنشأة ذاتها لا بصاحبها، تأسيسًا على أن العنصر البشري يُعدّ جزءًا أصيلًا من المشروع الاقتصادي، وأن هذا الارتباط يتسم بقدر من القوة والوضوح يفوق ارتباط العامل بربّ العمل كشخص طبيعي أو اعتباري. وقد أقرّت هذه التشريعات كذلك بأن العمال يُعتبرون من عناصر المشروع الاقتصادية الجوهرية، بحيث تنتقل عقودهم تلقائيًا إلى الشركة الدامجة عند حدوث الاندماج، شأنها شأن باقي عناصر المشروع الإيجابية منها والسلبية، ضمانًا لاستمرارية النشاط الاقتصادي وحمايةً لحقوق العمال.

التوصيات

1- ضرورة مواجهة التكتلات الاقتصادية المتواجدة حالياً على الساحة الدولية عن طريق اعداد الدراسات والقوانين الملائمة للاستفادة منها في عملية الاندماج حيث نرى ان القوانين الحالية قاصرة في كثير من الجوانب التي تحتاج الى اعادة النظر فيها.

2- عقد حلقات نقاشية ودورات تأهيلية بين المهتمين بهذا الجانب من مديري الشركات لدراسة الجوانب المتعددة لعمليات الاندماج.

3- العمل على تحقيق اكبر قدر من الشفافية قبل واثناء الاندماج من خلال إلزام الشركانت بنشر تقارير مفصلة عن وضعها المالي والقانوني مما يساهم ذلك في تعزيز الثقة لدى المستثمرين.

4- ضرورة وجود جهات مختصة ومتخصصة تقوم بإعداد مشروع الاندماج وتبسط الاجراءات من خلال استخدامها للتقنيات الحديثة مساهمه في تقليل الوقت والتعقيد.

5- ضرورة بيان قدرة عمليات الاندماج على تحقيق الارباح من خلال عرض تجارب شركات خاضة هذه التجربة حيث يساهم ذلك في زيادة ثقة المستثمرين الراغبين في عملية الاندماج.

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الإجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

6- التشديد على حقوق العمال بإعتبارهم الحلقة الاضعف من خلال وضع نصوص صريحة على انتقال عقود العمال بذات الشروط والمزايا دون انتقاص حقوقهم وتجنباً لأي صدام تشريعي يؤثر على الاستقرار الوظيفي.

الخاتمة

حاولنا من خلال دراستنا المتواضعة لموضوع اندماج الشركات الوقوف على أهم ملامح وآثار التحولات الاقتصادية والتطورات المتداخلة التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية والمحلية ، حيث اصبح الاندماج بين الشركات يمثل الوسيلة الانجح للحفاظ على المكانة السوقية والميزة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية ، ونرى في هذه الدراسة انه لايمكن اعتبار الاندماج بين الشركات هو مجرد عقد قانوني يوقع بين طرفين بل ان مفهومه يتعدى ذلك بكثير كونه قرار استراتيجي يصنف من وجهة نظرنا ضمن استراتيجيات النمو والتوسع وهو التوجه الذي من المفروض ان تسلكه جل ان لم نقل كل الشركات لمواجهة المنافسة المتزايده بدل الانطواء تحت اجراءات احتياطية سرعان مايثبت فشلها امام المنافسين. ومن خلال دراستنا ايضاً وجدنا ان هناك حاجة لتنظيم قانوني خاص في دولة الامارات العربية المتحدة يوضح احكام الاندماج ويبين اجراءاته ويراعي خصوصيته بما يضمن الانتهاء من اجراءاته بشكل سريع ذلك ان النشاط التجاري يتطلب مرونه كبيرة.

References

Abu Al-Rus, A. (2002). *Mawsuʿat al-sharikat al-tijariyyah fi al-mawsuʿah al-qanuniyyah*. Alexandria: Al-Maktab Al-Jamiʿi Al-Hadith.

Abu Zina, A. A. S. (2012). *Al-itar al-qanuni li-indimaj al-sharikat al-tijariyyah: Dirasah muqaranah (Filastin, Urdun, Misr)* (Doctoral dissertation). Cairo University.

Al-ʿArini, M. F. (2006). *Al-sharikat al-tijariyyah: Al-mashruʿ al-tijari al-jamaʿi bayna wahdat al-itar al-qanuni wa taʿaddud al-ashkal*. Alexandria: Dar Al-Jamiʿah.

Al-Aryani, M. S. (2013). *Indimaj al-sharikat ka-zahirah mustahdathah: Dirasah muqaranah*. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jamiʿi.

Al-Azmi, K. (2004). *Al-athar al-qanuniyyah li-indimaj al-sharikat ʿala huquq al-shurakaʾ* (Doctoral dissertation). Cairo University.

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الإجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

Al-Faki, A. B. M. (2012). *Indimaj al-sharikat fi al-qanun al-imarati: Dirasah muqaranah*. Sharjah: Maktabat Al-Jamiʿah.

Al-Fayoumi, L. Y. (2009). *Al-athar al-nashiʾah ʿan damj al-sharikat al-musahamiyyah*. Beirut: Halabi Legal Publications.

Al-Hassan, S. M. (2000). *Al-nizam al-qanuni li-tahawwul al-sharikat: Dirasah muqaranah* (Doctoral dissertation). Cairo University.

Al-Issawi, A. J. (2007). *Al-indimaj wa al-tamalluk al-iqtisadiyyan: Al-masarif namudhajan*. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.

Al-Juburi, M. (2003). *Indimaj al-sharikat: Dirasah muqaranah*. n.p.

Al-Kilani, M. (2008). *Al-mawsuʿah al-tijariyyah wa al-masrafiyyah (al-sharikat al-tijariyyah)*. Amman: Dar Al-Thaqafah.

Al-Mahjub, R. (1977). *Al-iqtisad al-siyasi* (Vol. 1). Cairo: Dar Al-Nahda Al-ʿArabiyyah.

Al-Maʿmari, A. A. (2010). *Indimaj al-sharikat al-tijariyyah mutaʿaddidat al-jinsiyyat: Dirasah fiqhiyyah qanuniyyah muqaranah*. Egypt: Dar Al-Kutub Al-Qanuniyyah.

Al-Masri, H. (1986). *Indimaj al-sharikat wa inqisamuha: Dirasah muqaranah bayna al-qanun al-faransi wa al-misri* (1st ed.). Cairo: Matbaʿat Hassan.

Al-Qalyubi, S. (1992). *Al-sharikat al-tijariyyah* (Vol. 1). Cairo: Dar Al-Nahda Al-ʿArabiyyah.

Al-Razi, M. ibn A. B. (1995). *Mukhtar al-sihah* (M. Khater, Ed.). Beirut: Maktabat Lubnan.

Dubai Court of Cassation. (1995, April 8). *Judgment in Case No. 123 of 1994*. Majmuʿat al-Ahkam wa al-Mabadiʾ al-Sadirah ʿan Mahkamat Tamyiz Dubai.

Egyptian Companies Law No. 159 of 1981.

Egyptian Court of Cassation. (1984, June 11). *Judgment in Case No. 416 of Judicial Year 50* (as cited in Tadros, 2007).

Fahim, I. (2013). *Al-nizam al-qanuni li-indimaj al-sharikat al-tijariyyah fi dawʾ al-fiqh wa al-qadaʾ: Dirasah muqaranah*. Casablanca: Matbaʿat Al-Najah.

Fahim, M. M. (1986). *Tahawwul al-sharikat*. Alexandria: Manshaʾat Al-Maʿarif.

Federal Law No. 32 of 2021 on Commercial Companies (United Arab Emirates).

Hammad, A. M. F. (2012). *Indimaj al-sharikat wa atharuh ʿala ʿuqud al-sharikah al-mundamijah: Dirasah muqaranah* (Master's thesis). Birzeit University.

Hammad, M. A. (1996). *Indimaj al-sharikat al-tijariyyah وفقا لقانون الشركات الأردني* (Master's thesis). University of Jordan.

Ibn Manzur. (n.d.). *Lisan al-ʿArab* (Vol. 1). Beirut: Dar Lisan Al-ʿArab.

Ismail, I. R. H. M. (2017). *Indimaj al-sharikat 2015 لسنة 2 رقم الاتحاد لقانون وفقا: Dirasah muqaranah* (Master's thesis). United Arab Emirates University.

Ismail, M. H. (1986). Al-indimaj fi mashruʿ qanun al-sharikat al-urduni. *Mu'tah University Journal for Research and Studies*, *1*(1), 122–135.

Kirah, H. (1985). *Usul qanun al-ʿamal*. Alexandria: Manshaʾat Al-Maʿarif.

Mahrez, A. M. (n.d.). *Indimaj al-sharikat min al-wajhah al-qanuniyyah: Dirasah muqaranah*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-ʿArabiyyah.

Mousa, M. I. (2010). *Indimaj al-bunuk wa muwajahat athar al-ʿawlamah*. Alexandria: Dar Al-Jamiʿah Al-Jadidah.

Mousa, T. H. (1997). Indimaj al-sharikat بموجب القانون الأردني. *Mu'tah University Journal for Research and Studies*, *12*(3), 22–35.

Law, Policy, and Social Science
مجلة القانون والسياسة والعلوم الإجتماعية

E-ISSN: 2948-3964, Vol. 4, No. 1, 2025, pp. 236-256

Ridwan, F. N. (2000). *Al-sharikat al-tijariyyah*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-ʿArabiyyah.

Saudi, M. T. (1988). *Taghyir al-shakl al-qanuni li-sharikat dhat al-masʾuliyyah al-mahdudah* (Doctoral dissertation). Cairo University.

Saghir, H. A. (2004). *Al-nizam al-qanuni li-indimaj al-sharikat*. Alexandria: Dar Al-Fikr Al-Jamiʿi.

Shafiq, M. (n.d.). *Al-mujaz fi al-qanun al-tijari*. Cairo: Dar Al-Nahda Al-ʿArabiyyah.

Tahiri Bashir. (2016). *Indimaj al-sharikat fi al-qanun al-jazaʾiri* (Doctoral dissertation). University of Algiers, Faculty of Law.

Zarzour, B. N. (2017). *Al-tabiʿah al-qanuniyyah li-indimaj al-sharikat: Dirasah muqaranah*. Alexandria: Maktabat Al-Wafaʾ Al-Qanuniyyah.

**Disclaimer: The facts and opinions in all articles published on LPS Journal are solely the personal statements of the respective authors. Authors are responsible for all content in their article(s), including the accuracy of facts and statements, proper citation of sources, and so on. LPS Journal disclaims any liability for violations of other parties' rights or any damage incurred as a consequence of the use or application of any of the contents of this journal.*